أكد أن هناك توجيهات صدرت لإيجاد حل للمشكلة .. ولا إغلاق للمساجد

الغانم لأصحاب «المشروعات الصغيرة»: رسالتكم وصلت إلى أعلى المستويات

دعوات نيابية لوقف قرار «الإغلاق»: «ماهكذا تورد الإبل يا حكومة»

■ رئيس مجلس الأمة: لسنا ضد الاحترازات الصحية إنما يجب أن تكون متزامنة مع قرارات ترفع المعاناة

■ نتفهم الإجراءات لكن لا يجوز إغلاق الأنشطة وترك أصحابها يعلنون إفلاسهم أو تصدر عليهم أحكام قضائية

مرزوق الغانم

سعدون حماد

أسامة المناور

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن رسالة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال المتضررين من القرارات الأخيرة المتعلقة بالإجراءات الاحترازية وصلت إلى أعلى المستويات، مشيراً إلى وجود توجيه لإيجاد حلول لرفع المعاناة عنهم.

وقال الغانم إنه تلقى وعداً من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بعدم إغلاق المساجد، لا سيما في ظل التزام المصلين بالاشتراطات الصحية، وحرص الأئمة على تطبيقها.

وخاطب الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس أصحاب المشروعات والأنشطة الصغيرة المتضررة من بعض قرارات الإغلاق قائلا « تم إيصال رسالتكم، وصوتكم وصل إلى أعلى المستويات، وإن شاء الله صدرت توجيهات لإيجاد الحلول المناسبة التي ترفع المعاناة وتحد وتقلل من بعض المآسي الناتجة عن تطبيق هذه القرارات».

وأوضح الغانم» إننا وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأنشطة المتضررة لسنا ضد الاحترازات الصحية، إنما يجب أن تكون هذه الاحترازات مكملة ومتناغمة ومتناسقة مع قرارات أخرى ترفع المعاناة».

وأضاف الغانم « نتفهم الاحترازات الصحية وإجراءاتها ولكن لا يجوز اغلاق الانشطة وترك أصحابها حتى يعلنوا إفلاسهم أو تصدر عليهم أحكام قضائية، فإذا أرادت الحكومة إغلاق الأنشطة فعليها تعويضهم أو تركهم يترزقون الله».

وأشار الغانم إلى أنه التقى سمو رئيس مجلس الوزراء، الذي كان إيجابياً ومتعاوناً ومتفهما، ويعمل على التوفيق بين تطبيق الاحترازات الصحية ورفع المعاناة عن أصحاب الأعمال والأنشطة الصغيرة.

وبين الغانم» يجب أن تعرف الحكومة والجميع أنه إذا كانت هناك مخالفات من بعض المحلات فيجب ألا تعمم على الجميع، فالمطلوب تشديد العقوبة على المخالف وعدم ظلم الملتزم التزاماً كاملاً».

وقال الغانم» ما آمله من سمو رئيس مجلس الوزراء والإخوة في الحكومة الذين سيستمعون إلى معاناة رواد الأعمال الصغيرة اليوم «أمس أو على الأكثر غدا»اليوم»، هو سرعة اتخاذ الإجراءات التي تنقذهم من التعرض للإفلاس أو للأحكام القضائية الناتجة عن أسباب لا ذنب ولا علاقة لهم فيها».

وأشار الغانم إلى أنه تحدث مع سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن ما أثير عن إغلاق المساجد، وأبلغ سموه أن هذا القرار سيكون قراراً خاطئاً، خاصة أن كل الاحترازات الصحية متخذة بالمساجد، فالأئمة يلزمون المصلين بارتداء الكمام ووضع السجادة والتباعد كبير في كل المساجد.

وذكر الغانم» ما الداعي من إغلاق المساجد وهي مصدر الأمان ومأوى الأفئدة في هذا الأمر، وسمو رئيس الوزراء وعد أنه لن يكون هناك إغلاق للمساجد إن شاء الله».

وبشأن إيقاف النشاط الرياضي قال الغانم» صحيح أن هناك بعض المخالفات التي يجب أن تتوقف مثل حضور الجماهير لبعض المباريات، لكن عندما تحدث مخالفات يجب أن تكون هناك اشتراطات أو عقوبات أو إجراءات تجاه من خالف، ولا يكون الحل بإيقاف النشاط الرياضي».

ولفت الغانم إلى أن الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية وجميع المنظمات العالمية تدعو إلى استمرار النشاط الرياضي، مبينا» عندما يتم وقف النشاط فأين يذهب أبناؤنا اللاعبون، يجلسون في البيوت والدواوين ويكون هناك تجمع واختلاط أكبر وأكثر من ذهابه إلى النادي وخروج طاقته في التمرين، وهذا ليس كلامي بل توصيات الجهات الدولية المختصة».

وجدد الغانم تأكيده على تقديره واحترامه للصحة الوقائية وللعاملين في وزارة الصحة والصفوف الأمامية على ما يبذلونه من جهود كبيرة محل تقدير واحترام.

وأكد الغانم أن العامل الصحي في غاية الأهمية لكنه ليس كل شيء فهناك عوامل أخرى اقتصادية ومالية واجتماعية وأسرية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى تخرج القرارات سليمة، مبيناً أن الحوار المنطقي والراقي ومقارعة الحجة بالحجة هو السبيل للوصول إلى نتائج تخدم أبناء الشعب الكويتي وهذا ما حدث وسيحدث.

وفي ختام تصريحه قال الغانم» سيلتقي رواد الأعمال بالوزراء والجهات المعنية بالحكومة ومجموعة كبيرة من النواب، ولسنا أكثر حرصاً من الآخرين الذين يريدون حلا لهذا الأمر، وسمو رئيس الوزراء متفهم وأنا متفائل بأنه قادر على اتخاذ الخطوات التي ترفع المعاناة عن أخواتنا وإخواننا رواد الأعمال والأنشطة الصغيرة والمتوسطة المتضررين من هذه القرارات».

من جهته طالب النائب سعدون حماد الحكومة بإلغاء قرارغلق بعض الأنشطة التجارية وإبقاء الوضع على ماهو عليه وأن تعمل على توفير اللقاحات لجميع المواطنين والمقيمين خلال شهر واحد.

وقال حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه تم توجيه دعوة رسمية إلى وزير الصحة لحضور اجتماع اللجنة الصحية بعد غد الثلاثاء لمناقشته في القرارات الأخيرة التي اتخذها أصدرها مجلس الوزراء ومطالبته بإعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق.

واعتبر أن قرارات السلطات الصحية الأخيرة بإغلاق الأنشطة التجارية والأندية الصحية وصالات استقبالات المطاعم والصالونات هي قرارات ارتجالية وغير مدروسة.

وبين أن القرار الوحيد السليم الذي اتخذه مجلس الوزراء هو تأجيل الأقساط المستحقة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشددا على ضرورة أن يشمل هذا القرار جميع المواطنين بمن فيهم من لم يقترضوا من الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما طالب حماد الحكومة بتعويض المواطنين الذين تم إغلاق محلاتهم عن الخسائر التي تكبدوها.

ورأى حماد أن الخلل والسبب في زيادة الإصابات بفيروس كورونا يكمن في المنافذ وفي مقدمتها مطار الكويت وتحديدا من الوافدين الذين يدخلون البلاد من دون فحص أو بموجب فحص بي سي آر مزور حصلوا عليه من الخارج .

وأكد ضرورة إحكام السيطرة على المنافذ والمطار وإلزام القادمين من الخارج بالانتظار في المطار والمنافذ وعدم الدخول إلى البلاد لحين ظهور نتائج العينات التي تؤخذ منه في الكويت.

ورأى أن الإجراء السليم الذي يجب أن يتخذه وزير الصحة هو توفير اللقاحات لجميع المواطنين والمقيمين خلال مدة أقصاها شهر واحد، مشيرا إلى أن أعضاء اللجنة الصحة في اجتماع سابق عن موعد الانتهاء من حملة التطعيم فأجابوا إنها لن تقل عن سنة واحدة.

واعتبر أن الحل الوحيد هو إلغاء قرارات مجلس الوزراء وإعادة الوضع إلى ما كان عليه وتعويض المواطنين عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة قرارات الإغلاق.

وأشار حماد إلى أنه تقدم باقتراح بقانون في بداية دور الانعقاد الحالي لتأجيل اقساط القروض للمواطنين لمدة 6 شهور، مؤكدا أن على مجلس الوزراء أن يبادر بتأجيل جميع أقساط المواطنين وإلا فسيضطر النواب للتصويت على الاقتراح والموافقة عليه بالأغلبية.

وأضاف أنه تقدم أيضا باقتراح بقانون لشراء الدولة لأرصدة قروض المواطنين لدى البنوك الإسلامية والتجارية وشركات الاستثمار والتمويل وإعادة جدولتها بعد إسقاط الفوائد كافة عنها.

وأوضح أن هذا الاقتراح سيخفف من الضرر الكبير الذي لحق بالمواطنين والخسائر التي تعرضوا لها نتيجة جائحة كورونا.

بدوره أعلن النائب د. أسامة المناور عن عزمه التقدم بطلب مع عدد من النواب لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمة لمناقشة اخر تطورات كورونا المتحور وآلية تعامل الحكومة معها.

وقال المناور في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة، إن الأحداث متسارعة سواء المتعلقة بفيروس كورونا المتحور أو الإجراءات الحكومية التي اتخذت الأسبوع الماضي وتحمل تبعات كثيرة.

واعتبر المناور أن التعاطف مع أرباب العمل الذين تضرروا كثيرا حيال هذه الإجراءات لا يكفي، ولذلك سوف يتقدم وعدد من النواب لعقد جلسة خاصة لمناقشة تلك الإجراءات وآلية تعامل الحكومة مع هذا الوباء.

وأضاف أن الطلب يتضمن أيضاً مناقشة حزمة المساعدات الاقتصادية لكل أصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المهن الحرة، وكذلك معالجة الخلل في التركيبة السكانية. وطالب المناور الحكومة بضرورة الاستجابة وحضور الجلسة الخاصة لمناقشة الإجراءات التي ستقوم بها، معتبراً أن كل تأخير سوف يكون مردوده خسائر فادحة على المواطنين.

من جهته طالب النائب حمدان العازمي الحكومة بضرورة إغلاق المطار وتطبيق الاشتراطات الصحية ودراسة القرارات بدقة ومدى تأثيرها على المواطنين والمقيمين قبل اتخاذها.

وقال العازمي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، «إننا جميعا مع تطبيق القرارات كافة التي تحافظ على صحة الإنسان لكن بشرط أن تكون مدروسة بدقة كاملة «.

وطالب الحكومة بمراجعة قراراتها الأخيرة بشأن إغلاق بعض المنشآت لأصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة ودراسة أي قرار قبل اتخاذه، مؤكدا أن قرار عدم إغلاق المطار جعل الطائرات تتدفق إلى دولة الكويت.

وأكد أن صحة المواطن مهمة جدا وخط أحمر ولذلك كان يفترض من الحكومة أن تقوم بإغلاق المطار في البداية قبل اتخاذ أي قرار والتعويض العادل لأصحاب المهن الصغيرة والمتوسطة.

ولفت إلى أن هؤلاء لديهم التزامات مالية عديدة تجاه البنوك وغيرها لدرجة أن هناك البعض منهم يواجهون قضايا وإلقاء قبض، مؤكدا أهمية تحمل الدولة مثل هذه الخسائر.

وأكد أن الكويت في بداية أزمة كورونا كانت سباقة في أخذ الإحتياطات الصحية ولكن حاليا وفي ظل فيروس كورونا المتحور أصبحت من الدول المتأخرة في ذلك الأمر.

وشدد العازمي على ضرورة الإسراع في تكريم الصفوف الأمامية وتعويض أصحاب المهن المتوسطة والصغيرة خصوصا، مستغربا عدم صرف الحكومة المخصصات لأصحاب المشاريع حتى الآن.

من ناحيته أعلن النائب مهلهل المضف عن تقديمه اقتراحا برغبة لإيقاف وسحب قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في 3 فبراير 2021 بشأن إغلاق الأندية والصالونات والنشاط الرياضي.

وتضمن الإقتراح التالي:١-إيقاف فوري وسحب لقرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في 3 فبراير 2021 بشأن إغلاق الأندية والصالونات والنشاط الرياضي .

٢-تشكيل لجنة بين وزارة التجارة والصناعة وأخرى من وزارة المالية لتحديد آلية لتعويض عملية الإغلاق والمتضررين منه وتوابع قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن منذ بداية صدور القرار في مارس ٢٠٢٠ حتى الآن وفق المادة 25 من الدستور بشكل عادل يجبر الضرر على كل من توقف نشاطه من المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانوا متقدمين لصندوق دعم المشاريع الصغيرة أو مبادرين من أنفسهم مع إشراك هيئة التعويضات في الموضوع وذلك سعياً في دعمهم وجبراً للضرر الواقع عليهم ومساهمة في تشجيع الاستثمار لأبناء الوطن وشبابه وتحقيقا للاستقرار الاقتصادي للدولة .

٣-عدم إيقاف أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي سواء من الهيئة العامة للقوى العاملة أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتكليف نفس اللجنة المذكورة في البند رقم 2 لدراسة تطبيق اشتراطات صحية تضمن استمرار الأنشطة من دون إغلاق لتجنيب أصحابها أضرار وقف الأنشطة.

■ عندما تحدث مخالفات يجب أن تكون هناك عقوبات تجاه من خالف ولا يكون الحل بإيقاف النشاط الرياضي

■ الحوار المنطقي والراقي ومقارعة الحجة بالحجة هو السبيل للوصول إلى نتائج تخدم أبناء الشعب الكويتي

حمدان العازمي

مهلهل المضف

■ حماد: وجهنا دعوة رسمية إلى وزير الصحة لحضور اجتماع اللجنة الصحية غداً لمناقشة القرارات الأخيرة

■ المناور: سأتقدم بطلب مع عدد من النواب لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمة لمناقشة آخر تطورات «كورونا»

■ التقيت الخالد الذي كان متعاوناً ومتفهما ويعمل على التوفيق بين الاحترازات ورفع معاناة أصحاب الأعمال

■ يجب أن تعرف الحكومة والجميع أنه إذا كانت هناك مخالفات من بعض المحلات فيجب ألا تعمم على الجميع

حمدان العازمي: يجب على الحكومة إغلاق المطار وتطبيق الاشتراطات الصحية ودراسة القرارات بدقة

مهلهل المضف يقدم اقتراحا برغبة لإيقاف وسحب قرار مجلس الوزراء بشأن إغلاق الأندية والصالونات

جانب من اعتصام أصحاب الأعمال اعتراضاً قرار الإغلاق الحكومي